

كوّماري عيراق
داد كاي بالآي نيئتيجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٧/اتحادية/تميز/٢٠١١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/٧/٢١ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة جعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندی وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون فس كوركيس وحسين أبو أنتن وسامي المعسوري المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز - المعارض -/ وزير الداخلية/إضافة لوظيفته وكياله العقيد الحقوقي

نجاح مهدي عباس .

المميز عليه - المعارض عليه -/ كريم حميد حسن .

الإدعاء /

اعترض المعارض (المميز)/إضافة لوظيفته أمام محكمة القضاء الإداري على قرار الحكم الصادر عن ذات المحكمة بالعدد (٢٠٠٩/ق/٦) وتاريخ (٢٠١٠/٦/١٣) والمتضمن إلزام المعارض / إضافة لوظيفته باحساب الفترة من (٢٠٠٧/٥/١) ولغاية (٢٠٠٨/٩/٣) لأغراض الخدمة والترقيع والامتيازات الأخرى التي يستحقها قانوناً حيث ان قيام مدير شرطة محافظة ديالى السابق بإقصاء المعارض عليه من وظيفته يخرج عن اختصاصه إذ أن الإقالة والطرده هي من صلاحية الوزير المختص ، وحيث ان المعارض بين في دعواه الاعتراضية بأنه لم يبلغ بالدعوى إلا بعد صدور قرار المحكمة ولم يتسنى له تقديم دفعه القانوني لذا طلب نقض قرار الحكم الغيابي ورد دعوى المعارض عليه . ونتيجة للمرافعة الحضورية العلنية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/٥/٩ ويعدد اضطرارة (٢٠٠٩/ق/٦) حكماً يقضى ببرد اعتراض المعارض شكلاً لكونه مقدم خارج المدة القانونية إذ انه تبلغ بالحكم الغيابي المشار إليه بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٨ وقدم اعتراضه بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢. طعن المميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١١/٥/٣٠ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .



كويت مارى عبراق
داد كاي بالآي نيتتيجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٧/اتحادية/تميزيز/٢٠١١

القرار

لدى التفتيش والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي واقع ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد انه لما استند اليه صحيح وموافق للقانون ، ذلك ان وزارة الداخلية كانت قد تبليغت بالحكم الغيابي المطعون فيه اعتراضاً بموجب دفتر اليد بتاريخ ٢٨/٦/٢٠١٠ وطعن فيه وكيلها بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢ لذلك يكون الطعن واقعاً خارج المدة القانونية ، وحيث ان المدد المعينة لمراجعة طرق الطعن في القرار حتمية يترتب على عدم مراعاتها وتجاوزها سقوط الحق في الطعن وتكفي المحكمة من تلقاء نفسها برد عريضة الطعن اذا حصل بعد انقضاء المدة القانونية استناداً لأحكام المادة ١٧١ من قانون المرافعات المدنية وعليه قرر رد الطعن التمييزي وتحميل المميز رسم التمييز وصدور القرار بالاتفاق في ٢١/٧/٢٠١١ .



الرئيس
مدحت المحمود

العضو
جعفر ناصر حسين



العضو
أكرم فاضل محمد



العضو
أكرم احمد بابان



العضو
محمد صائب التاشبندي



العضو
عبود صالح التميمي



العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس



العضو
حسين أبو التمن



العضو
سامي المتواني

علياء حسين